



MINISTÈRE  
DE L'ÉCONOMIE, DES FINANCES  
ET DE L'INDUSTRIE



MINISTÈRE DU BUDGET  
DES COMPTES PUBLICS, DE LA FONCTION PUBLIQUE  
ET DE LA RÉFORME DE L'ÉTAT

## CONCOURS EXTERNE POUR LE RECRUTEMENT DE TRADUCTEURS

*SESSION 2011*

### *COMBINAISON LINGUISTIQUE FRANÇAIS - ESPAGNOL - 3<sup>ÈME</sup> LANGUE*



ÉPREUVE ÉCRITE D'ADMISSIBILITÉ N° 4 DU 26 MAI 2011



ÉTUDE D'UN DOSSIER CONSTITUÉ DE DEUX TEXTES, LE PREMIER  
À CARACTÈRE SPÉCIFIQUE ET LE SECOND DE NATURE JURIDIQUE,

### **RÉDIGÉS EN ARABE,**

COMPORTANT LES EXERCICES SUIVANTS :

- SYNTHÈSE EN FRANÇAIS DU PREMIER TEXTE ;
- TRADUCTION EN FRANÇAIS D'UNE PARTIE DE CE TEXTE ;
- TRADUCTION EN FRANÇAIS DU SECOND TEXTE



(Durée : 3 heures - Coefficient : 5)

#### REMARQUES IMPORTANTES :

- les copies doivent être rigoureusement anonymes et ne comporter aucun signe distinctif ni signature, même fictive, sous peine de nullité.
- le candidat s'assurera, à l'aide de la pagination, qu'il détient un sujet complet.
- l'usage de tout dictionnaire ou lexique est formellement interdit.

**TOUTE NOTE INFÉRIEURE À 8 SUR 20 EST ÉLIMINATOIRE**

Texte n° 1 : (texte à caractère spécifique) :

- synthèse, en langue française, du texte (environ 250 mots)
- traduction, en langue française, de la partie entre crochets [أساسًا. البلدان].

Texte n° 2 (texte de nature juridique) :

- traduction en français de l'ensemble du texte proposé

## البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان مهياً للتركيز على التحديثات متوسطة الأجل

صندوق النقد الدولي  
أفاق الاقتصاد العالمي  
أكتوبر/تشرين الأول 2010

يُتوقع استمرار التحسن في وتيرة النشاط الاقتصادي على مستوى بلدان هذه المنطقة المصدرة للنفط ككل. فعلى أثر الارتداد الإيجابي الذي شهده الطلب العالمي، يُتوقع أن يزداد إنتاج النفط الخام ليصل إلى 25 مليون برميل يوميا في 2010 و 26 مليون برميل يوميا في 2011. وبالتالي، سيسجل إجمالي الناتج المحلي النفطي معدلات نمو تتراوح بين 3,5% و 4,25% في عامي 2010 و 2011. غير أن معدلات النمو هذه لا تزال دون المستويات المسجلة قبل الأزمة، كما أن إنتاج النفط الخام لا يزال أقل من المستوى المسجل في عام 2008.

ورغم أن إتباع سياسة مالية معاكسة للاتجاهات الدورية في بعض البلدان قد وفر للنشاط غير النفطي حماية كبيرة من مخاطر التطورات السلبية في عام 2009، فمن المتوقع ألا يشهد هذا النشاط سوى تحسن تدريجي بمقدار نقطة مئوية بين عام 2009 و 2011 وسيظل نمو القطاع النفطي في معظم البلدان دون مستواه الممكن في المدى الطويل، نظرا لعدم اليقين المحيط بأفاق الاستثمار الخاص وأوضاع التمويل، سواء في الداخل أو الخارج، لكنه سيظل يستمد قوته من الدعم الذي تقدمه سياسات المالية العامة.

ومن المتوقع حدوث تحسن ملحوظ في الأرصد الخارجية نتيجة ارتفاع أسعار النفط بنسبة 23% في 2010 وبأكثر من 3% في 2011. وقد ظهرت بوادر التحسن بدءا من الربع الثاني من 2010، مع الارتداد الإيجابي للصادرات الشهرية حتى تجاوزت المستويات المنخفضة التي بلغت في فبراير/شباط 2009 بنسبة 40% تقريبا، وزادت بكثير على مستوى الواردات التي ظلت ثابتة على وجه العموم خلال نفس الفترة. ومن منظور العام الكامل، يُتوقع أن تحقق الصادرات ارتفاعا أكثر اعتدالا بنسبة 19% في عام 2010، ثم ارتفاعا أكثر اعتدالا بنسبة 10% في عام 2011، متخطية آنذاك حاجز ألف المليار دولار أمريكي. وبالتالي، يُتوقع أن يرتفع فائض الحسابات الجارية الخارجية من 70 مليار دولار في عام 2009 إلى 120 مليار دولار في عام 2010. ثم 150 مليار دولار في عام 2011. وسيكون الارتداد الإيجابي كبيرا أيضا في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يعادل 50 مليار دولار أمريكي تقريبا في الفترة بين عامي 2009 و 2011. ومع ذلك، تظل النتائج المتوقعة في عامي 2010 و 2011 شديدة الحساسية لتطورات أسعار النفط.

وقد حدث تحسن ملحوظ في أوضاع التمويل الخارجي للمقترضين في المنطقة، ولم تتعرض لتأثير يُذكر حتى الآن بسبب الصدمات الإقليمية أو العالمية. فمنذ صيف 2008، حدث انخفاض عام في فروق التأمين على مبادلات مخاطر الائتمان السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي، بما يتراوح بين 50 و 180 نقطة أساس. وكان الاستثناء من هذه القاعدة هو حالة دبي حيث لا تزال هذه الفروق كبيرة منذ أعلنت مجموعة "دبي العالمية" تأجيل مدفوعات الديون في نوفمبر/تشرين الثاني 2009، رغم اتفاقات إعادة الهيكلة المبرمة مع معظم الدائنين. ولم يقع على المنطقة تأثير يُذكر بسبب التوترات التي شاهدها الأسواق المالية في أوائل 2010 من جراء أزمة الديون السيادية الأوروبية. غير أن بنوك المنطقة لا تزال معرضة لمخاطر التغييرات في الأوضاع العالمية حسب درجة اعتمادها على أسواق الائتمان الدولية.

وقد استمر تعافي أسواق الأسهم في المنطقة بعد المستويات المنخفضة التي بلغت خلال الربع الأول من عام 2009. غير أن التعافي لم يكتمل بعد في أعقاب أحداث بنك ليمان، فرغم أن مؤشر تاندر بور 500 قد استعاد 88% من مستواه اعتبارا من آب/أغسطس 2008، فقد تراوح التعافي في أسواق بلدان مجلس التعاون الخليجي بين 47%

(الكويت) و 72% (قطر والمملكة العربية السعودية). ويرجح جانب كبير من هذا التعافي غير الكامل إلى التغييرات في كل من أسعار النفط والتدفقات الرأسمالية الداخلة، وكلاهما شهد انخفاضات حادة في 2009 ومن المتوقع أن يحقق تعافيا جزئيا وحسب مع نهاية عام 2010. ويبدو أن أسواق مجلس التعاون الخليجي الأخرى قد انفصلت عن سوق دبي، مما يشير إلى أن المشاركين في السوق قد أصبحوا أكثر تمييزا بين الأسواق، حتى داخل مجلس التعاون الخليجي. فمنذ أحداث مجموعة "دبي العالمية"، قل الارتباط بالفعل بين فروع التأمين على مبادلات مخاطر الائتمان بين مؤشرات أسواق الأسهم في كل من أسواق دول المجلس الأخرى وسوق دبي.

و لا يزال التضخم منخفضا بوجه عام في بلدان المنطقة المذكورة المصدرة للنفط، حيث تسجل معظم هذه البلدان معدلات منخفضة من خانة واحدة. غير أن الأداء متفاوت إلى حد كبير بين هذه البلدان، وقد تتغير الأوضاع بسهولة مع ارتفاع الأسعار المحلية تأثرا بانتعاش أسعار السلع الأولية الدولية أو سيران الأثر المتأخر لتخفيضات أسعار الصرف الاسمية، أو مع بدء تصاعد الضغوط التضخمية تأثرا بتعافي الطلب المحلي. وقد ارتفع في الآونة الأخيرة بالفعل معدل التضخم في بعض البلدان. ففي المملكة العربية السعودية، يواصل التضخم ارتفاعه المستمر منذ أكتوبر/تشرين الأول 2009، حيث زاد من 3,5% إلى 6,1% في آب/أغسطس 2010. وفي اليمن، تسارع معدل التضخم من مستواه المنخفض البالغ 1% في أوائل 2009 ليصل مؤخرا إلى مستوى الخانتين تقريبا، بينهما شهد ارتفاعا مطردا في السودان من أدنى بقليل من 9% في آب/أغسطس 2009 إلى أكثر من 15% في يونيو/حزيران 2010. وفي إيران، سار معدل التضخم في اتجاه هبوطي قوى طوال عام 2009، فأنخفض من 30% في أواخر 2008 إلى 7% في نهاية 2009، لكنه بدأ في الارتفاع ليصل إلى 10% خلال الربع الأول من عام 2010.

اتفاق بين حكومة ...  
وحكومة ...  
حول التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات

إن حكومة ... و حكومة ... المشار إليهما فيما بعد "بالطرفين المتعاقدين"، رغبة منهما بتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدولتين وإيجاد الظروف الملائمة للاستثمارات ... في ... والاستثمارات ... في ...، وإدراكا منهما بأن تشجيع هذه الاستثمارات وحمايتها من شأنهما حفز انتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين كلا البلدين لما فيه مصلحة تنميتها الاقتصادية، فقد اتفقا على ما يلي:

المادة الأولى: تعريفات

لأغراض تطبيق هذا الاتفاق:

1- يعنى تعبير "استثمار" جميع الموجودات كرؤوس الأموال والممتلكات والحقوق والمصالح أيا كان نوعها التي تضيف قيمة على الاقتصاد وعلى وجه الخصوص وليس الحصر:

أ. الأموال المنقولة وغير المنقولة وكذلك جميع الحقوق الأخرى الحقيقية مثل الرهون والامتيازات وامتيازات وحقوق الانتفاع والكفالات وجميع الحقوق الماثلة،

ب. الأسهم وعلوات الإصدار وغيرهما من أشكال المساهمة، حتى الأقلية منها وغير المباشرة، في الشركات المؤسسة فوق أراضي أحد الطرفين المتعاقدين،

ج. السندات والديون والحقوق في كل الخدمات المشروعة ذات القيمة الاقتصادية،

د. حقوق الملكية الفكرية والتجارية والصناعية كحقوق المؤلف وبراءات الاختراع والالتزامات والعلامات المسجلة والنماذج والتصاميم الصناعية والطرق الفنية والمهارة والأسماء المسجلة وشهرة المحلات،

هـ. امتيازات العمل الممنوحة بحكم القانون أو بموجب عقد، ولاسيما امتيازات التنقيب عن الثروات الطبيعية وتربيتها واستخراجها واستغلالها، بما في ذلك الواقعة في المنطقة البحرية للطرفين المتعاقدين.

من المفهوم أن هذه الاستثمارات المنجزة أو التي سوف تُنجز بعد دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، بموجب تشريعات الطرف المتعاقد الذي تنجز هذه الاستثمارات على أراضيه أو في منطقتة البحرية.

لا يؤثر أي تعديل لشكل استثمار الموجودات على تصنيفها كاستثمارات شرط ألا يكون هذا التعديل مخالفا لتشريعات الطرف المتعاقد الذي يُنجز هذا للاستثمار على أراضيه أو في منطقتة البحرية.

2- يعنى تعبير "المستثمر":

أ. الشخص الطبيعي الذي يحمل جنسية أي من الطرفين المتعاقدين،

ب. الشخص الاعتباري:

- بالنسبة لجمهورية العراق، الذي يملك الجنسية العراقية، أو

- بالنسبة للجمهورية الفرنسية، المكون فوق أراضي الجمهورية الفرنسية أو في منطقتها البحرية و القائم فيها مركزه الرئيسي.